

## الظروف والتحديات الرئيسية

لا تزال الالتزامات الطارئة تشكل مخاطر على المالية العامة التي تعاني بالفعل من محدودية الحيز المالي. وتتمثل التحديات الرئيسية على المدى القريب في الضغوط المتزايدة على الحساب الخارجي بسبب طول أمد تعافي السياحة، والانتعاش الذي تشهده أسعار النفط. وأخيراً، وحتى سبتمبر/أيلول 2021، ظلت مستويات التطعيم منخفضة، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة فرض تدابير التباعد الاجتماعي حال حدوث موجة جديدة من فيروس كورونا.

## أحدث التطورات

خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2021، شهد الأردن واحدة من أعنف موجات فيروس كورونا منذ بداية الجائحة، وهو ما أدى إلى تسجيل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً ضعيفاً قدره 0.3% في الربع الأول من 2021. ورغم ذلك، فإن هذا النمو المتواضع تجاوز التوقعات في ظل الهبوط الحاد في السياحة وتدابير التباعد الاجتماعي التي فرضت في أثناء ذلك الوقت. غير أن أحد العوامل التي أسهمت في تحقيق أداء أفضل من المتوقع تمثلت في برامج المساندة التي قدمها البنك المركزي الأردني والحكومة.

وكان عجز موازنة الحكومة المركزية في الأردن (باستبعاد المنح) خلال خمسة أشهر من 2021 قد سجل 2.3% من إجمالي الناتج المحلي منخفضاً بمقدار 1.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الخمسة أشهر من 2020. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بالانتعاش واسع النطاق في الإيرادات المحلية. وعلى جانب الإنفاق، ظل الإنفاق الجاري واقعاً تحت ضغوط في حين عاود الإنفاق الرأسمالي انتعاشه ليصل إلى مستواه في الخمسة أشهر من عام 2019. وكانت نسبة دين الحكومة المركزية إلى إجمالي الناتج المحلي في الأردن في نهاية مايو/أيار 2021 قد بلغت 109%، وهو نسبة مساوية تقريباً لتلك المسجلة في نهاية 2020.

خلال العقد الماضي، كان اقتصاد الأردن الصغير المفتوح في مواجهة عدد من الصدمات الخارجية المعاكسة، بما في ذلك صراعات إقليمية وتدفق كبير للاجئين أثراً مباشراً على أداء النمو وأسهما في تراكم الدين العام. وفي تلك الفترة، أصاب الضعف الاستثمارات العامة والخاصة، وبات الاستهلاك هو الذي يقود النمو. وعلى ذلك، لم يكن النمو في فترة ما قبل الجائحة قادراً على خلق ما يكفي من الوظائف المنتجة للسكان من الشباب والذين تتزايد أعدادهم بوتيرة سريعة، مما أسهم في ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين النساء والشباب. واعتمد كثير من العمال على العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يسري على 40% من الأردنيين والغالبية العظمى من العمال غير الأردنيين.<sup>1</sup>

وفي خضم هذه التحديات، سجل إجمالي الناتج المحلي للأردن انكماشاً بنسبة 1.6% خلال 2020، مع تطور جائحة كورونا. غير أن هذا الانكماش ظل محدوداً نسبياً مقارنة ببقية العالم، وهو ما يعزى جزئياً إلى حزم التحفيز المالية والنقدية التي أطلقتها الحكومة الأردنية في الوقت المناسب. وتلقى الأداء الاقتصادي دعماً إضافياً من خلال تحسن معدلات التبادل التجاري الذي سببه الهبوط الحاد في أسعار النفط الدولية في النصف الأول من 2020.

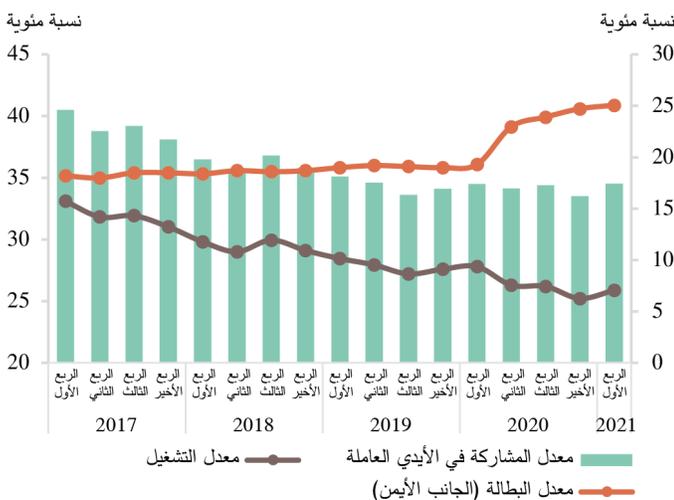
وعلى الرغم من هذا التأثير المحدود للجائحة، فإن حدوث تحسن اقتصادي يتسم بالقوة والاستدامة مهوون بقدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات شاملة والتغلب على العقبات الهيكلية التي طال أمدها. وعلى الأردن المضي في طريقه وتنفيذ الإصلاحات تنفيذاً كاملاً لمساندة الاستثمار العام والخاص (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص)، وتبسيط اللوائح والضوابط المنظمة لأنشطة الأعمال، وتقليل تكاليف التشغيل (بما في ذلك الطاقة). بالإضافة إلى ذلك،

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	10.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	43.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأبعاد الجارية للدولار	4294.1
الانتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	81.8
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات <sup>1</sup>	74.5
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	33.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفق الاقتصاد الكلي والقطر، والبيانات الرسمية. (1) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

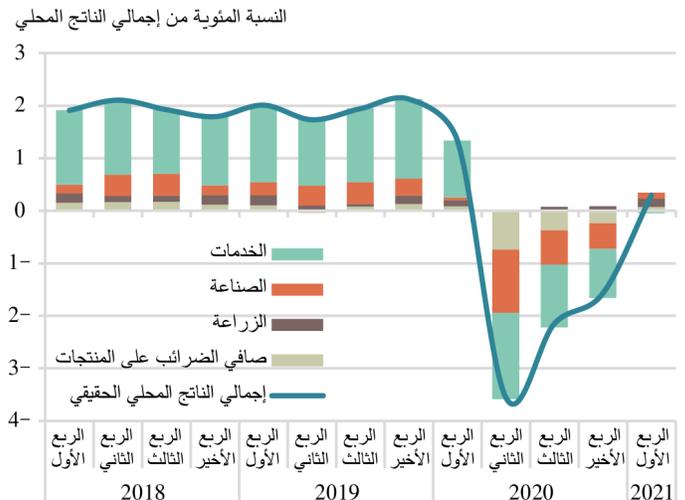
يشير نمو إجمالي الناتج المحلي إلى أن اقتصاد الأردن قد تمكن من تجاوز صدمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على نحو أفضل من البلدان النظيرة. غير أن الارتفاع غير المسبوق في معدلات البطالة، واتساع الاختلالات الخارجية، وزيادة الدين، وضعف الاستثمار تبرز جميعها التحديات الماثلة أمام حدوث تعافٍ قوي. وتواجه الآفاق الاقتصادية المستقبلية للأردن قيوداً بسبب بطئ انتعاش السياحة والمعوقات الهيكلية المزمنة. وتظل سرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما لدعم الاستثمار والصادرات، عاملاً ضرورياً من أجل التغلب على هذه التحديات وإعادة إطلاق النمو الشامل والمستدام.

الشكل 2 الأردن / مؤشرات سوق العمل



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: يُعزف معدل التشغيل بأنه النسبة المئوية للبالغين الأردنيين العاملين إلى إجمالي عدد السكان في سن 15 عاماً فأكثر.

الشكل 1 الأردن / المساهمات القطاعية في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وحسابات خبراء البنك الدولي.

## الآفاق المستقبلية

تدرجياً بافتراض تحقق تدابير مالية إضافية. وبناءً على ذلك، من المتوقع زيادة دين الحكومة المركزية بنحو 4% من إجمالي الناتج المحلي خلال 2021، وأن يظل مرتفعاً على المدى المتوسط.

وعلى الجانب الخارجي، فرغم تعافي الصادرات من المتوقع أن يؤدي تحسن الطلب المحلي مع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في فاتورة الاستيراد خلال 2021. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة العجز التجاري، والتعافي المتواضع في السياحة، وركود تحويلات العاملين بالخارج إلى زيادة عجز الحساب الجاري (شاملاً المنح) ليصل إلى 11.3% من إجمالي الناتج المحلي. وفي المستقبل، من شأن تحسين نشر اللقاحات، وعودة السياحة، وحدث زيادة طفيفة في تحويلات العاملين بالخارج أن تساعد على تضيق عجز الحساب الجاري للأردن في المدى المتوسط.

ويشير تواضع النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، ومحدودية خلق فرص العمل القلق بشأن المدى الذي يمكن الوصول إليه في الحد من الفقر. ورغم انخفاض الانكماش الاقتصادي في 2020، فقد يكون تعافي القطاع العائلي بطيئاً ومتبايناً. ومن المرجح أن تشهد الأسر الأكبر عدداً والشباب والنساء والعمالة غير المنتظمة وعمال المياومة والعاملون في قطاعات الخدمات كثيفة التواصل تراجعاً أطول أمداً في مستويات الدخل.

1/ وينكار إتش، وجونزاليز آيه (2019)، الدراسة التشخيصية للوظائف بالأردن. سلسلة المشروعات رقم 18، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

واتسع عجز الحساب الجاري في الأردن (عجز الحساب الجاري شاملاً المنح) ليصل إلى 15.1% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من 2021 مقابل 2.3% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من 2020. ويمكن عزو نحو 90% من هذه الزيادة إلى الزيادة الكبيرة في عجز حساب السلع والخدمات. ورغم أن الصادرات السلعية شهدت تعافياً طفيفاً، فقد تراجعت عائدات السياحة بنسبة 78% (على أساس سنوي) وشهدت الواردات نمواً بنسبة 14%. وعلى جانب التمويل، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي ضعيفة، في حين زادت تدفقات القطاع الخاص الأخرى.

وأدت مؤشرات الفقر والبطالة إلى رفع درجة المخاوف بشأن رفاهة الأسر. ويرجع أحدث معدل للفقر الوطني إلى عام 2018 وبلغ 15.7%، وربما تكون أوضاع التراجع في دخل العمل مع ذروة الإغلاق بسبب الجائحة قد أدت إلى زيادة ذلك المعدل بما يصل إلى 11 نقطة مئوية. وظل معدل التوظيف منخفضاً مسجلاً 25.9% (الربع الأول-2020)، وجاء معدل توظيف النساء أكثر انخفاضاً مسجلاً 10%. وبلغت البطالة 25% في الربع الأول - 2021 بزيادة قدرها 5.7% عن العام السابق. وسجلت البطالة بين الشباب والنساء نسبة أعلى بلغت 48% و 28%، على الترتيب.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 الأردن / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
2.3	2.2	1.9	1.6-	2.0	1.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.4	0.2	4.5	2.8	3.3	2.3	الاستهلاك الخاص
1.2	2.1	3.2	5.2	2.1	0.9-	الاستهلاك الحكومي
3.9	3.5	5.6	6.5-	30.1-	18.3-	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
10.3	21.5	15.8	35.8-	6.5	0.9	الصادرات، السلع والخدمات
5.6	9.7	17.3	18.2-	3.1-	6.6-	الواردات، السلع والخدمات
2.3	2.2	1.8	1.4-	2.2	2.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.2	2.5	2.4	1.6	2.6	3.2	الزراعة
1.8	1.5	2.2	2.4-	1.4	1.2	الصناعة
2.5	2.5	1.6	1.2-	2.4	2.3	الخدمات
2.3	2.0	2.0	0.3	0.8	4.5	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
5.7-	8.0-	11.3-	8.0-	2.1-	6.9-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.9	2.2	1.6	1.6	1.5	2.2	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.4-	5.0-	5.8-	7.3-	4.9-	3.3-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
115.2	115.0	113.2	109.0	97.4	92.9	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.5-	0.9-	1.7-	3.1-	1.3-	0.0	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.6	0.4	0.1	3.8-	1.8-	2.5-	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
62.8	63.0	63.1	63.4	63.6	64.8	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من إجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) رصيد المالية العامة للحكومة المركزية، بما في ذلك المنح، واستخدام النقد، وتدابير مالية غير محددة، وذلك وفقاً للتسهيل المُمدّد مع صندوق النقد الدولي (أغسطس/آب 2021) البالغ 1.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 و 2.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. (ب) تشمل الديون الإجمالية للحكومة والمضمومة بما في ذلك حيازات الدين من جانب صندوق استثمار الضمان الاجتماعي. يشمل القروض التقديرية المستحقة على سلطنة مياه الأردن للسنوات 2021 - 2023. تشمل المتأخرات السابقة في عامي 2019 و 2020.